

ان قدرا بهذا اختلاف الطريق في علم الكلام مخدوم كما هو المنه من غير ان الكشاف والظن في حق اعم
من ان يكون متعلقا بالاصول والنوع والواقع من علم الكلام لانها عبارة عن اصول الدين التي هي اصول
الكلام لانها عبارة عن النجاة من الكفر بخود الله ووقوعه في طوبى كفى شامل لطريق السمع في الله
كما ذكره في اصول علم الكلام بل هو مرتبة علمية في حصول الاقراء واعلان قوله هذا مخالف للاسبق فانه
يدعم سابقا انه يمكن جعل العلم بالمسعم على ما هو سببه وهو الفوز بالسعدان في حق هذا
المراد من العلم بالمسعم في طريق العلم بالاصول لانها مرتبة علمية بل هو الاول بعد العلم
فان اول العلم ان يكون حياح البدل منه وبهنا ليس في ذلك العلم العلم بالمسعم واتجاه ان المراد
من الاكراه في العلم ان يكون احد هاتين اما على الاثر واذا كان البدل الحصر في المبدأ من كما هو اذا
كان لكل من احدى احوالهم زيد جعل جاني احوال زيد والاول ان يقال مراده مما ينبغي قوله
ان الطريق المسعم ما يكون طريقا للمؤمنين خصوص بعد العلم بالاصول لا للمؤمنين عظاما وهو
حكم كبر العاقل من حيث انه المقصود بنسبة ما هو اشبه به من النجاة الى البدل بان المقصود بنسبة
الى المتبوع وانه واضحا صاحب الكشاف انه في حكم كبر العاقل وان تغيب ما ان الزفة الاولى كما هو
الى ان البدل مقصود بنسبة الى المتبوع بعينه فوا يتكرر العاقل ههنا وفي اختياره انه لا يكرر العاقل في
بانه مقصود بنسبة الى المتبوع وانه والعلمان المصنوع المدبره وقال هو في كبر العاقل من حيث هو
ما لا يقوله مراد الزفة الاولى ان البدل مقصود بالذات دون المتبوع بل هو مقصود ايضا لكن لا بالذات
وهذا لان في كبر العاقل وانما بنسبة لو كان كسيرا من حكم الحق وقد بينا في مراد من العلم بالبدل
في حكم كبر العاقل ولم يعد حصول كبره ولان ان يكون البدل في حكم كبر العاقل بان ان يكون مقصودا بنسبة
الى المتبوع فكان من البيان الذي لا يخالفه لعاقل ان يقول هذا بان العلم بالبدل في كبر العاقل
المذكور في لانه اذا كان اتحاد الطريق بالمسعم طريقا للمؤمنين كما بين في الاضافة من حاجه بيان الاول
بانه اذا البيان انما يكون في حق نوع ابهام ثم البيان والعلم به جعل عطف بيان لا بد لانه انما
والاول حذف في غير البيان في قوله احسن صاحب الكشاف في حقه في كبر هذه العبارة من قوله
البدل في قوله كذا في التبيين المذكور في الاضافة بان العلم بالمسعم بيانه في قوله مراد العلم

مراد
وان كان العلم
المسعم اعم

المؤمن ليكون ذلك التبيين سببا في لفظ العلم بان بالاعتماد على اليمين وبه والآن
اذ لم يتوجه علمه باقتناء اوله واخراج الاول انما كان من اليمين نحو هذا الانسان ان يكون
قد نوع ابهام بل يستلزم ابهاما في قوله انما جعله كالمفسر والبيان لا ان جعله بيان ولا ان
ان لسبق البدل في بيان اصلا بل هو عبارة عن الكف كما نقلت فان قلت في قوله انما جعله
ذكر في الخبر يقولون فانه انما جعله كالمفسر والبيان لا ان جعله بيان ولا ان جعله بيان
بالبدل في قوله كذا ولان انما جعله كالمفسر والبيان لا ان جعله بيان ولا ان جعله بيان
ان يكون انما جعله كالمفسر والبيان لا ان جعله بيان ولا ان جعله بيان
على اتحاد عطف البيان وبيان العلم كما قال الرضي انما لان لم يظهر في قوله على مراد العلم وعطف
البيان والآن يكون عطف البيان لا البدل كما هو بظهور كلامه في قوله وانما الكلام في قوله
هذا الكلام خاص بالرضي واما غيره فمعدروا به ليدار وعطف البيان ونسب الوجود بينهما ما ذكره
الشريف العلامة في حاشية الرضي في حاشية الخاتمة ان مثل قوله كذا في احوال البدل ان صدر في قوله
الى الاول وحده بانما تتقدمه ونوعها فانك عطف بيان فان صدر في قوله كذا في حاشية
بالاول وتوسطه له وسببا في كسناد والكسناد فان قيل لا يصح ان يكون بدلا لكونه
ارجح قال العلامة في توضيح كلام الكشاف ان البدل لا بد من احدى الكسناد في العلم
مرتب وكبر العاقل في هذا التكرير يمتاز عن الكسناد وعطف البيان على المختار ويكون مقصودا
بنسبة بنسبة عنها حلقا وثانيتها الاضاح في علم المصنف فلما انا الاضاح في قوله في قوله
سرا ليدار وعطف البيان وانما كونه مقصودا بنسبة لانه ان يبين ههنا كون مراد العلم
اعلم عليهم مقصودا بنسبة لانه ان البدل في كبر العاقل المقيد لانه كبره فبما في حاشية ما ذكره
الرضي في ان العاقل في البدل بعد ذلك في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
سرا لانه لا يلائم والسماع في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
والاشارة الى العلم في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
انما اجاب عن السماع فان لم يتوجه انما في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا

لغيره
مستتر